إجراءات أمنية واسعة لحماية زوار الإمام الكاظم.. وانتقادات لرفع صور المالكي

بغداد / المدى وكالات

كثفت القوات الأمنية العراقية من إجراءاتها المشددة في بغداد تزامناً مع ذكرى زيارة وفاة الإمام موسى الكاظم، التي تبلغ ذروتها غداً الإثنين. وأعلنت القوى الامنية حظراً على سير الدراجات في أنحاء العاصمة حتى إشعار آخر، فيما شهدت الشوارع الرئيسية ازدحاماً مرورياً نتيجة تشدد إجراءات نقاط التفتيش.

ومن المتوقع ان تستقبل مدينة الكاظمية اكثر من مليوني زائر من مختلف المحافظات لأحياء الذكرى وسط مخاوف من تعرضهم لهجمات مسلحة كما حصل في الأعوام السابقة.

وأعلنت قيادة عمليات بغداد خطة أمنية خاصة بالزيارة، بالتعاون مع قوات الرد السريع وفوج الطوارئ التابع لوزارة الداخلية، خشية وقوع انتهاكات أمنية في الطرق المؤدية إلى مدينة الكاظمية.

ورغم تشديد الجهات الحكومية العراقية على مجموعة من التعليمات بشأن عدم رفع الشعارات ذات المحمول الطائفي، ، فإن ما أثار الاستغراب في الشارع العراقي هو رفع بعض المواطنين المتوجهين مشيا على الأقدام إلى مرقد الإمام موسى الكاظم في بغداد، في ذكرى وفاته، صور رئيس الوزراء، نوري المالكي.

واعتبر فرات الشرع، القيادي في المجلس الأعلى الإسلامي، ، "إذا كانت الظاهرة فردية فهي أمر يمكن أن يدخل في باب اعتزاز هؤلاء المواطنين برمزهم السياسي، وهو أمر لا غبار عليه، لكن إذا كانت هناك قصدية، فكان ينبغي احترام التوافقات السياسية؛ فإما أن لا ترفع صور أي أحد، أو ترفع صورة معينة ترمز للوطن أو لمقدس معين، أو ترفع صور الجميع".

لكن القيادي في التيار الصدري عدي عواد يرى إن "ما حصل لا يخلو من دلالات سياسية واضحة، لأن لذلك مقدمات تمثلت بما حصل خلال أيام الجمع الأخيرة؛ حيث إن هناك تركيزا على رفع صور سياسيين معينين، وهو أمر غير صحيح، ويتعارض مع ما تم الاتفاق إليه؛ حيث إن التحشيد السياسي في مثل هذه المناسبات يعتبر تجاوزا لباقي مكونات الشعب العراقي. من جهة اخرى انتقد عدد من المواطنين البغداديين وأصحاب المحال في العاصمة ، ،الإجراءات الأمنية التي تنفذها القوات الأمنية بإغلاق الطرق لتأمين مراسيم زيارة الإمام موسى الكاظم.

وشهدت معظم شوارع العاصمة بغداد منذ صباح امس اغلاق تام لها لتأمين الزوار الذين يتوافدون صوب مدينة الكاظمية لإحياء ذكرى وفاة الامام موسى الكاظم.

ويقول أبو ليث(٤١سنه)وهو سائق تاكسي أجرة لوكالة كردستان للانباء(آكانيوز) إنه "منذ ساعتين وأنا أقف وسط هذا الزحام المروري بسبب قطع القوات الأمنية الطريق المؤدي الى منطقة العلاوي" مشيرا أن "هذه التصرفات من قبل القوات الأمنية قطعت أرزاق العوائل التي تعتاش على هذه المهنة".

وأوضح أبو ليث أنه "ليس بالضروري قطع الطريق بأكمله من الممكن أن يتم قطعه جزئيا حتى يتسنى للمواطنين ممارسة حياتهم اليومية دون مضايقات".

وكان مصدر أمني في قيادة عمليات بغداد أثر عدم الكشف عن اسمه قد صرح في وقت سابق من يوم امس لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز)، إن "قيادة عمليات بغداد قررت منع دخول المركبات الى مدينة الكاظمية ابتداءً من الساعة السادسة من صباح اليوم وحتى اشعار اخر".

وأوضح المصدر أن "قيادة العمليات قررت دخول السيارات المكلفة بالواجبات فقط الى المدينة".

وتابع المصدر أن "قيادة عمليات بغداد قررت ايضا منع حركة جميع أنواع الدراجات النارية في جميع مناطق العاصمة بغداد حتى اشعار اخر".

وكانت القوات الامنية قد اغلقت العديد من الشوارع التي يسلكها الزائرون المتجهون سيرا على الاقدام الى مدينة الكاظمية لإحياء ذكرى وفاة الامام موسى الكاظم سابع أئمة اهل البيت "ع".

وانتشرت المئات من سرادق العزاء في المناطق السكنية والطرق العامة تعبرا للحزن بذكرى وفاة الامام الكاظم، فيما تولت مجموعات شعبية مسؤولية تقديم الخدمات الى الزائرين.

بدوره قال هادي خضير (٣٣سنه)وهو موظف في وزارة الصناعة والمعادن لـ(آكانيوز) إنه "من غير المعقول ان يتم قطع الطرقات بهذه الطريقة"،مضيفاً بالقول "كان على القوات الامنية ان تفرض حظرا للتجوال بدلا من توجه المواطنين الى أماكن عملهم ليبقوا عالقين في الشوارع لساعات طويلة حتى يصلوا الى اماكن عملهم".

واضاف خضير ان "المؤسسات الحكومية لا تعذر الموظف عندما يتأخر عن عمله كون الحكومة لم تعطي عطلة رسمية للدوائر وبالتالي سيتم قطع مرتباتنا بسبب قطع القوات الامنية للطرقات".

فيما يقول عامر الكرخي وهو صاحب محال للصيرفة في منطقة الحارثية لـ(آكانيوز) إنه "منذ الساعة الثامنة صباحا والى نهاية النهار لم نر اي زبونا دخل الينا بسبب قطع الطريق على المارة وعدم السماح لاي من اصحاب المركبات المرور بهذا الشارع الحيوي".

ولفت الكرخي ان "كل مناسبة زيارة او اي مناسبة تقام في معرض بغداد يتم قطع الطرقات "متسائلا "ماذا نعمل نحن اصحاب المحال التي تقع في هذه المنطقة هل نغلق محالنا ونتوقف عن العمل ام نعطي محلاتنا هبة الى الحكومة كي تعمل بها هي".

وقد استعيدت هذه الطقوس بكثافة كبيرة بعد سقوط نظام صدام الذي كان قد فرض قيودا كبيرة على ممارستها

وتكون المناسبات الدينية عرضة للهجمات من قبل المتطرفين المرتبطين بتنظيم القاعدة، وذلك منذ الإطاحة بنظام صدام حسين في عام ٢٠٠٣.

وقتل نحو ألف شخص من الزوار في عام ٢٠٠٥ على جسر الأئمة الذي يربط ضفتي نهر دجلة بين الاعظمية والكاظمية، عندما ساد هلع جماعي وتدافع وهروب اثر انتشار إشاعات بوجود انتحاري بينهم، ومات الكثير من الضحايا غرقا بعد أن رموا بأنفسهم في النهر

معهد أميركي يرصد التوتر المتصاعد بين رئيسي الحكومة والبرلمان

متابعة / المدى

اعتبر معهد "كارنيغي" الاميركي للابحاث ان الائتلاف الحاكم في العراق تظهر عليه علامات متزايدة من التوتر قد تقود الى تفككه في "وقت حرج" في العلاقات بين الولايات المتحدة والعراق حيث يتعين عليها سحب كل قواتها من العراق، ما لم تتم اعادة التفاوض حول اتفاقية الوضعية الراهنة للقوات.

وكتب الباحثان مارينا أوتاوي ودانيال القيسي في تقرير موسع لهما في معهد "كارنيغي"، ان "واشنطن تضغط على رئيس الوزراء نوري المالكي كي يعيد التفاوض حول ترتيب وجود القوات الاميركية". واعتبر الباحثان ان "المالكي الذي يود استمرار الوجود الأميركي، لا يجرؤ على إعادة النظر في الاتفاقية خوفاً من فرط عقد الائتلاف" الحاكم.

وفي الجزء الرابع، يتناول تقرير "كارنيغي" العلاقة بين رئاسة الحكومة ومجلس النواب، حيث يتصاعد التوتر بين رئيس وزراء، يتمتع أكثر فأكثر بسلطة رئيس جمهورية، ويضع نفسه في إطار الحكام العرب السلطويين ذوي النفوذ المطلق، وبين رئيس مجلس نواب يبدو مصمما على أداء دور فعلي".

ورأت اوتاوي والقيسي انه "على غرار التوتر بين رئيسي الوزراء ومجلس النواب، يتبدى توتر شخصي بين المالكي وبين اسامة النجيفي، وكلاهما طموح ويملك أجندته السياسية الخاصة". واضافا انه "من الصعب الفصل بين التوترات المؤسساتية والشخصية، إلا أنهما يسهمان معا في تفاقم الوضع".

وذكر التقرير بمسيرة النجيفي وقال انه "عندما انتخب، كان معروفا باعتباره قوميا عربيا يفضل وجود دولة مركزية وحدوية، ومعارضاً للحكم الذاتي لكردستان، وكان شديد الانتقاد للسمات الفيدرالية للدساتير، وكان موقفه الصريح بشأن الحكم الذاتي في كردستان يشكل عقبة واضحة للتحالف بين قائمة العراقية والكردستاني خلال مفاوضات تشكيل الحكومة".

ومع ذلك، اشار الباحثان الى ان "النجيفي تخلى عن الخطاب القومي العربي، إلى حد كبير، بعد أن أصبح رئيسا للمجلس، وركز بدلا من ذلك على تعزيز سلطة النواب، وليس من قبيل الصدفة، سلطته....حيث نصب نفسه باعتباره حاميا لسلطات وصلاحيات المجلس التشريعية والرقابية، وطعن في تركيز السلطة في يد الحكومة، وجعل نفسه وصيا على الأخلاق العامة ضد موجة الفساد التي تجتاح البلاد".

واعتبرت اوتاوي والقيسي انه "نتيجة لذلك، اصطدم مع المالكي، الذي يبدو أنه يعيد تعريف دور رئيس الوزراء بشروط رئاسية، ويغضب من القيود التي يسعى النواب إلى فرضها عليه".

وتابعا انه "في حين كان حريصا على عدم التورط في معارك سياسية بين الأحزاب، فقد عمل النجيفي على إضعاف سلطات المالكي من خلال تعزيز سلطات النواب، وربما الأكثر إثارة للدهشة، من خلال الدعوة إلى منح دور أكبر للمحافظات وحتى لمؤسسات الدولة الاتحادية".

واستعاد الباحثان مهلة المئة يوم التي منحها المالكي لوزرائه لتحقيق تقدم في اعمال وزاراتهم.

وذكرا ان "الاحتجاجات التي اندلعت في العراق في أوائل شباط/فبراير، منحت النجيفي فرصة غير مسبوقة لتأكيد الدور الرقابي للنواب، حيث اكد النجيفي بسرعة على أن الحكومة مسؤولة أمام المجلس، وبالتالي فإنه سيحكم بدلا من رئيس الوزراء، على ما إذا كان الوزراء قد أحرزوا تقدما كافيا، وهو ما خلق موقفا تصادميا بين رئاسة الحكومة ومجلس النواب.

اما المواجهة الأخطر حتى الآن بشأن صلاحيات كل من مجلس النواب ورئيس الوزراء، بحسب ما اشار اليه الباحثان، فقد أثيرت بسبب تصويت النواب يوم ١٨ نيسان/أبريل على إلغاء بند في القانون الجنائي يمنح الوزراء سلطة عرقلة تحقيقات الفساد ضد العاملين في الوزارات التابعة لهم.

وقالت اوتاوي والقيسي انه "في سعيه إلى فرض رقابة نيابية على رئيس الوزراء ومجلس الوزراء والدفاع عن حق النواب في التصويت على مشاريع القوانين الخاصة به، لم ينتهك النجيفي روح الدستور على العموم، على الرغم من أنه تجاوز المعايير المقبولة في بعض الحالات". واضافا ان "النجيفي خاض عباب مياه مجهولة دستوريا عندما نصب نفسه في دور المدافع عن حقوق السلطات المحلية في مواجهة الحكومة الاتحادية... كان هذا الدور الجديد مفاجئا بشكل خاص نظرا إلى ماضيه كمعارض للفيدرالية واللامركزية.

نواب يقترحون حلولاً لانتشال ملايين العراقيين القابعين تحت خط الفقر

بغداد / المدى

اقترح عدد من اعضاء مجلس النواب بعض الحلول التي من شأنها انتشال الملايين من العراقيين الذين يقبعون تحت خط الفقر والذين تقدر نسبتهم بـ ٢٣ بالمائة من عدد سكان العراق.

وقال عضو تحالف الوسط وليد عبود المحمدي في تصريح صحفي انه "بالنسبة للمواطنين الذين يعيشون تحت خط الفقر لهم حقوق على الحكومة وعلى منظمات المجتمع المدني وعلى الكتل السياسية وعلى كل من له امكانية، وعلى السياسين إقرار قوانين يمكن ان تنهض بمستواهم المعيشي والاجتماعي."وأعتبر المحمدي"ما يحصل في العراق جريمة كبرى لاتغتفر ولاتحصل في اي بلد في العالم،بأن اغنى بلد ومواطنيه يعيشون تحت خط الفقر،"داعياً الحكومة وأصحاب القرار فيها ان" تكون لهم كلمة لإنهاء هذا الملف ليعيش العراقي حياة كريمة ورغيدة خلال المرحلة المقبلة.وكان العراق قد أطلق في العام الماضي الستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر حيث يتناول منظورها من خلال هدفها العام تخفيف الفقر من ٢٣ بالمئة حالياً الى ١٦ بالمئة في سنة ٢٠١٤ من خلال تحقيق ست محصلات اساسية

هي دخل اعلى من العمل للفقراء وتحسن المستوى الصحي للفقراء ونشر وتحسن وتعليم الفقراء وبيئة سكن افضل للفقراء وحماية اجتماعية فعالة للفقراء وتفاوت اقل بين النساء والرجال الفقراء.في حين قالت عضو القائمة العراقية وحدة الجميليانه" بعد ٢٠٠٣ وتدمير البنية التحتية للبلاد وللمواطن العراقي نجد ان هناك ارتفاعاً واضحاً وصارخاً بمعدلات البطالة في وقت الذي تخرج فيه كلياتنا الاف من الطلبة سنوياً ليلتحقوا بطابور البطالة."

وأوضحت الجميلي:"هنالك بطالة متفشية ومقنعة وبالتالي وجدت نسبة كبيرة من الفقراء في المجتمع العراقي،"اضافة الى وجود مسألة التهجير القسري والطائفي والهجرة من بعض السكان من الريف الى المدينة ما زاد من ارتفاع مستويات خط الفقر بين ابناء الشعب العراقي."

وناشدت الجميلي "تشكيل هيئة لمكافحة خط الفقر وتفعيلها وتكون برئاسة او عضوية جميع المعنيين في معالجة هذا الموضوع من وزارات التخطيط والعمل والشؤون الاجتماعية وأخرى غيرها التي تساهم بشكل او بأخر في حصر الفقر في العراق."

وعلى اساس تنفيذ الستراتيجية وضعت نتائج متوقعة على مدى سنوات التنفيذ كتقليص معدل الفقر على المستوى الوطني بنسبة ٣٠ بالمئة اي بتخفيض عدد الفقراء من ٧ ملايين الى ٥ ملايين وتخفيض معدل الامية للفقراء بمقدار النصف بحيث تبلغ ١٤ بالمئة بدلاً من ٢٨ بالمئة في الوقت الحالي وتقليص عدد المشمولين بنظام البطاقة التموينية لتشمل الافراد الذين هم تحت خط الفقر في عام ٢٠١٤ وردم الفجوة بين الجنسين من خلال تحقيق معدلات اعلى لمساهمة النساء الفقيرات في النشاط الإقتصادي ورفعه الى ١٩ بالمئة بدلاً من ١٣ بالمئة في الوقت الحالي وتحقيق نسب اعلى للبنات الى الذكور في مجال التعليم.

في حين أكد عضو ائتلاف دولة القانون احسان العوادي(للوكالة الاخبارية للانباء انه"بسبب السياسات التي كانت موجودة ابان النظام السابق ولحد الان وتراكم الاخطاء بعد حقبة ٢٠٠٣ خلق شريحة واسعة في المجتمع العراقي لم تصمد امام التحديات الاقتصادية اضافة الى عوامل التهجير القسري والارهاب الذي رافقها منذ عام ٢٠٠٦.

وأضاف :ان" هناك شريحة واسعة معدمة اقتصادياً وعانت ماعانته من الفقر والجوع وشظف العيش،مؤكداً ان لهذه الشريحة عدة طرق للنهوض بواقعها المعيشي الصعب والذي يجب ان تتبناه الحكومة كموضوع الاستثمار وتشجيع القطاع الخاص وتمويله لكي يمكن تشغيل عدد كبير من افراد تلك الشرائح المعدمة الذي يمتلك غالبيتهم القدرة البدنية على العمل."

وأشار الى ان هنالك شريحة اخرى يجب ان تراعى بشكل واسع بنظام شبكة الحماية الاجتماعية وهي الارامل وكبار السن وتركيز العمل على موضوع توسيع قاعدة المشاريع والاستثمارات الخاصة لفسح المجال امام اليد العاملة التي تحتويها هذه الشريحة من اجل تطوير الجانبين الاقتصادي والمعاشي لهم.

واكد ان الدولة يجب ان تتبنى موضوع دائرة القروض الميسرة في وزارة العمل والتي تم رصد مبلغ يصل الى ١٣٧ مليار دينار في موازنتها اضافة الى تخصيصاتها السابقة من اجل توسيع قاعدة التوزيع للراغبين بتطوير واقعهم الاقتصادي عبر هذا الصندوق،مؤكداً ان هذه الدائرة تحتاج الى اموال اضافية لاجتذاب قاعدة واسعة من اليد العاملة وشريحة العاطلين عن العمل ومن هم تحت خط الفقر.

قوى سياسية تراها جزءاً من الصراع على السلطة

دولـــة الـــقـــانـــون: حـكـومـة الاغـلـبـيـة خـيـار مـطـروح

بغداد / المدى وكالات

تباينت أراء الكتل حول حكومة الأغلبية ومدى نجاحها حالياً إلا إن الجميع من خلال آرائهم يبدو غير مقتنعين بها ،فقد بينت فيه كتلة دولة القانون إن خيار حكومة الأغلبية ما زال مطروحا ،إلا إن اللجوء إلى هذا الخيار سيكون نهاية المطاف بعد فشل حكومة الشراكة الوطنية ، في وقت عد المجلس الأعلى هذا الخيار "لا وجود له واقعياً ويطرح مقابل الشد والصراع السياسي" فيما رفضه الكرد رفضا قاطعاً ، جازمين على عدم نجاحه ،و رأى محللون سياسيون إن الكتل جميعها غير راغبة به كونه يفقدها المناصب التي حصلت عليها وخصوصاً الكتل الصغيرة إذا ما انضمت إلى تحالفات كبيرة .

وقال النائب عن دولة القانون عباس البياتي في تصريح صحفي إن حكومة الأغلبية آخر الدواء وليس أول الخيارات المطروحة والقانون تعمل على إنجاح حكومة الشراكة الوطنية

مشيراً إلى إن خيار حكومة الأغلبية موجود ومطروح وستلجأ إليه كتلته إذا بدأت الحكومة الحالية بالتعثر في أداء واجباتها مؤكدا إن كتلته مازالت متمسكة بحكومة الشراكة الوطنية ومشاركة الجميع في عملية صنع القرار بالاضافة إلى رغبة الجميع به،امن جانبه قال النائب عن المجلس الأعلى علي شبر إن حكومة الأغلبية سائدة في الأنظمة الديمقراطية إلا أنها في العراق لا تنجح وإذا ما شكلت لن تستمر ولم تنجح وبين شبر لوكالة نباء المستقبل كان هناك من يفكر بحكومة الأغلبية إلا إن ماحصل في المشهد السياسي ومرور ستة أشهر على هذه التطورات، لم تشكل دليلا على فشل حكومة الشراكة الوطنية في العراق موضحاً إن حكومة الأغلبية هي الأصح وسائدة في جميع الأنظمة الديمقراطية بعد الانتخابات كونها احتراما لإرادة الناخب ولها الحكم ولكن طبيعة التشكيلة السياسية العراقية المعقدة تحول دون ذلك مؤكداً في حال تشكيلها في العراق لن تستمر ولم تتعاف في ظل التجاذب الحالي واصفاً مايجري الان ب"دكتاتوريات" قادة الكتل تجاه النواب الآخرين من جانبه قال النائب عن منظمة بدر قاسم الاعرجي في تصريح صحفي إن حكومة الأغلبية تطرح مقابل الشد الذي يحصل بين الكتل السياسية مبيناً انه لوكانت نية لتشكيلها لشكلت بدلاً عن الحكومة الحالية إلا انها ورقة ضغط يستخدمها البعض وأوضح الاعرجي إن الظروف غير مهيأة لحكومة الأغلبية ولا يكتب لها النجاح حالياً وطرحها مقابل شد يحصل بين الكتل السياسيةإلى ذلك قال النائب فرهاد الاتروشي عن التحالف الكردستاني إن كتلته مبدئياً ليست مع حكومة الأغلبية لكن إذا ما اضطرت العملية السياسية سيكون لكل حادث حديث ،مبيناً إن المرحلة الحالية لا تتحمل تهميش أي طرف من الإطراف في عملية صنع القرار وإدارة البلد وبناء الدولةإما المحلل السياسي (احمد سعد الدين) فكانت له قراءات أخرى حول الموضوع ونوايا الكتل ومدى واقعيتها على ارض الواقع وقال سعد الدين في حديث لـ صحفي إن حكومة الأغلبية باتت عديمة الجدوى بعيدة الرغبة لدى الكتل السياسية خوفاً من عدم حصولهم على هكذا عدد من المناصب التي حصلوا عليها في حكومة الشراكة الوطنية مبيناً إن دولة القانون لديهم رغبة بحكومة الأغلبية إلا أنهم بحاجة إلى انضمام اخرين لهم والأقرب هم المجلس الأعلى مع بعض المطالب التي قد يحققها لهم المالكي وأبرزها التقرب من إحدى دول الجوار في نظام الحكم موضحاً إن الكرد حصلوا على مايريدون في حكومة الشراكة الوطنية الذين هم بعيدون عن الأغلبية إلا إن الظروف السياسية إذا ما تبدلت فأنهم ينظمون إلى دولة القانون كونهم الأقرب إلى تلبية مطالبهم من القائمة العراقية وعن العراقية قال المحلل السياسي إن قائمة علاوي في حال عدم نجاح التحالفات فهي الأقرب إلا إن الانشقاقات داخلها وعدم قدرتها على إقناع أي كتلة إلى الانضمام إليها كونها تريد التقرب من بعض الدول العربية التي عليها خط احمر من الجهات الإسلامية الشيعية جعلها بعيدة عن التفكير بحكومة الأغلبية وان كانت تطرحها في الإعلام وتابع القول إن التيار الصدري سابقاً وحالياً إذا شكلت حكومة الأغلبية بيده الورقة الرابحة ليجعل أي طرف يشكلها بانضمامه إليها واضاف إن الكتلة الصدرية تختلف مع المالكي في بعض الأمور لخلافات سابقة وتقترب مع علاوي في الوقوف ضد المالكي إلا أنها من المستحيل إن تنضم في تحالف مع علاوي في ظل القراءات الحالية ولجوءها إلى المالكي في وقت تعد الكتل الصغيرة الاخرى جميعها رافضة لها كونها متيقنة من عدم حصولها على أي مكاسب سياسية ومناصب إذا ماشكلت حكومة الأغلبية .